بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

تطورات الاقتصاد المصري
أبريل ٢٠٢١

أولا: مؤشرات الاقتصاد الكلي

١- مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

اشارت د/ هالة السعيد – وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى التباطؤ في نمو الاقتصاد المصري خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، حيث انخفض المعدل إلى ٠,٧%، وذلك متأثراً بتباطؤ عديد من الأنشطة إثر جائحة فيروس كورونا المستجد مثل السياحة والصناعة وغيرهما مقارنة بالربع الأول من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، وتابعت أنه في حالة حساب معدل النمو بدون قطاع السياحة، فسوف يرتفع معدل النمو ليسجل ٢,٧% في الربع الأول، حيث أن قطاع السياحة يُعد من أكثر القطاعات المتضررة من الأزمة، وانكمش بنحو ٦٦%، جراء جائحة فيروس كورونا المستجد.

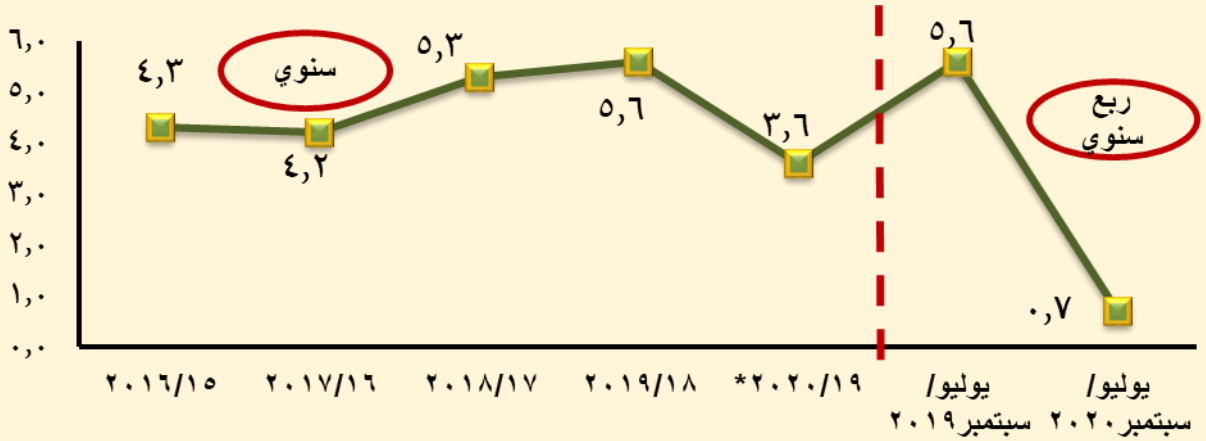

الرقم القياسي للصناعات التحويلية

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن الرقم القياسي للصناعات التحويلية والاستخراجية (بدون الزيت الخام والمنتجات البترولية) بلغ ٩٩,٥٩، خلال شهر يناير ٢٠٢١ (أولي)، مقابل ١٠٠,٣٢ خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠ (نهائي)، بنسبة انخفاض قدرها ٠,٧%.

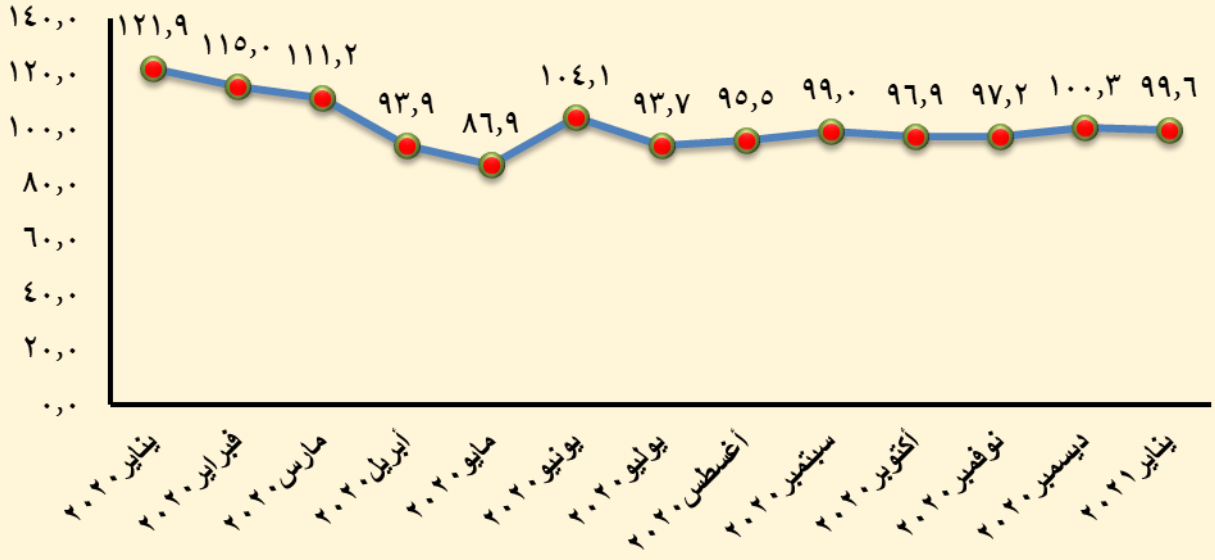

عائدات هيئة قناة السويس

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع إيرادات هيئة قناة السويس مطلع العام الحالي ٢٠٢١، مقارنة بالعام السابق، حيث سجلت الإيرادات خلال شهري يناير وفبراير الماضيين ١٥,٢ مليار جنيه مقابل ١٥,١ مليار جنيه خلال العام السابق عليه، وأ ن الإيرادات الشهرية المتحققة مؤخرًا هي الأعلى منذ شهر فبراير ٢٠٢٠، حيث هبطت حينها الإيرادات الشهرية لأدنى مستوياتها من ٧,٩ مليار جنيه في يناير ٢٠٢٠ لنحو ٧,٢ مليار جنيه خلال فبراير ٢٠٢٠ ثم ٧ مليارات جنيه خلال مايو ٢٠٢٠، لتصل لنحو ٦,٥ مليار جنيه خلال يونيو ٢٠٢٠، وذلك تأثرًا بتداعيات جائحة كورونا على حركة التجارة العالمية.

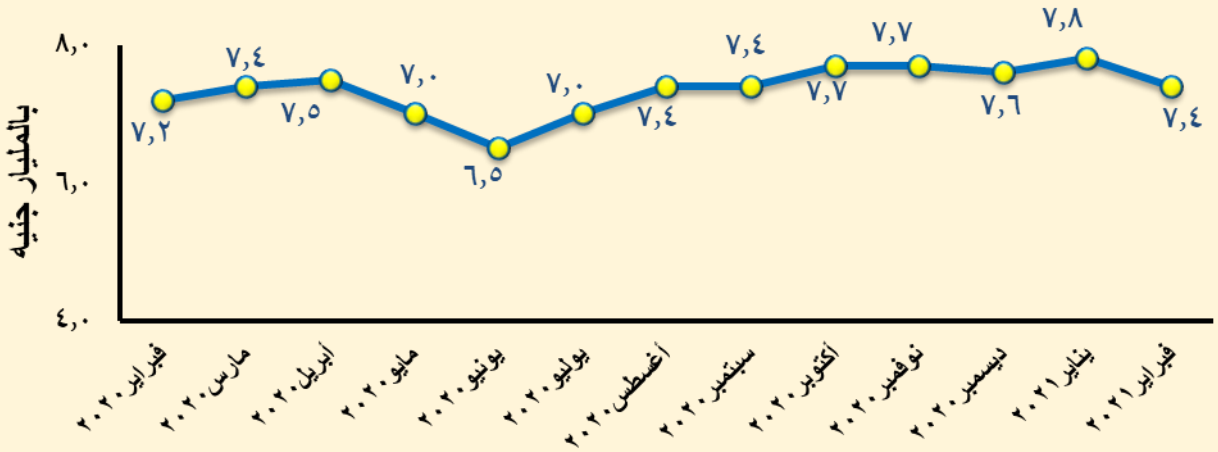

٢- مؤشرات الأسعار المحلية

معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية سجل (١١٠,٣) نقطة لشهر فبراير ٢٠٢١، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره (٠,١%) عن شهر يناير٢٠٢١، وأن أهم أسباب هذا الارتفاع يرجع إلى ارتفاع أسعار مجموعة الدخان بنسبة ١,٦%، ومجموعة إيجار السكن بنسبة ٠,٤%، ومجموعة الوجبات الجاهزة بنسبة ٠,٢%، وذلك علي الرغم من انخفاض مجموعة الخضراوات بنسبة ٢,٥%، ومجموعة الرحلات السياحية المنتظمة بنسبة ٢%، ومجموعة الصحف والكتب والأدوات الكتابية بنسبة ١,٦%، ومجموعة الملابس الجاهزة بنسبة ١,١% .

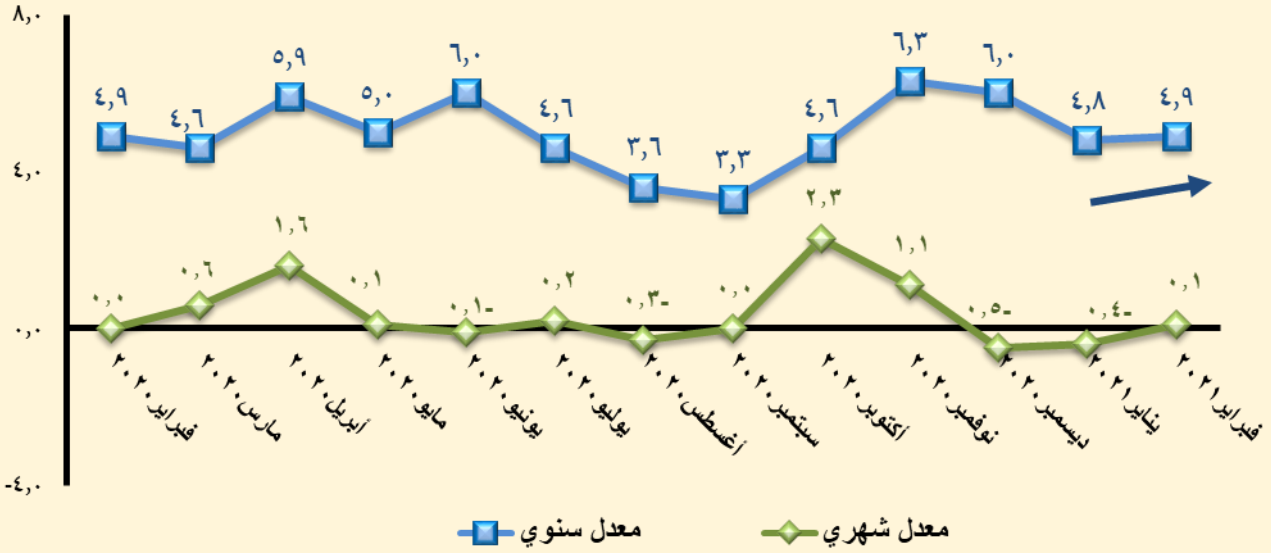

القطاعات المؤثرة في معدل التضخم لأسعار المستهلكين

استقر معدل التضخم السنوي في مصر لإجمالي الجمهورية عند ٤,٩% لشهر فبراير ٢٠٢١، مقابل ٤,٩% لنفس الشهر من العام السابق.

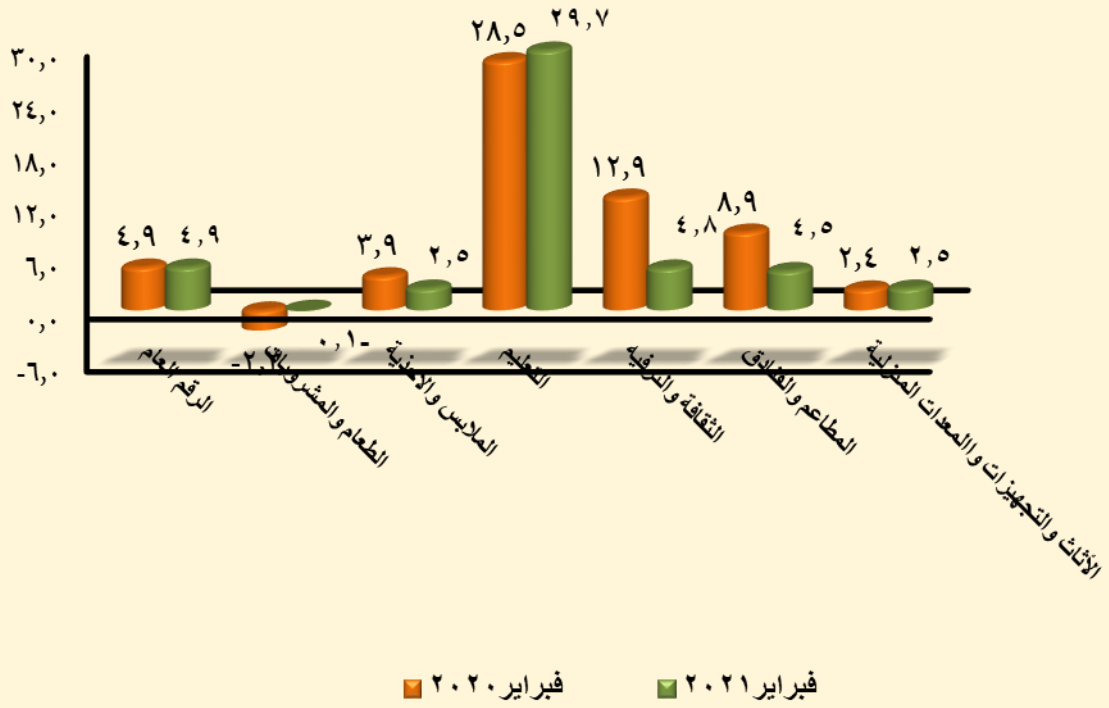

أسعار أهم السلع الغذائية

رصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بورصة أسعار أهم السلع الغذائية في ضوء بيانات الشهر الحالي والشهر المقابل للشهر الحالي من السنة السابقة، ونسب التغير السنوية لهذه الأسعار، والتي أظهرت ارتفاع متوسط سعر كيلو جرام القمح البلدي ومتوسط سعر كيلو جرام اللحم البقري او الجاموسي وسعر كيلو زيت بذرة القطن المخلوط بينما انخفض سعر كيلو الدجاج البلدي في شهر فبراير ٢٠٢١ عن سعره في نفس الشهر من العام السابق.

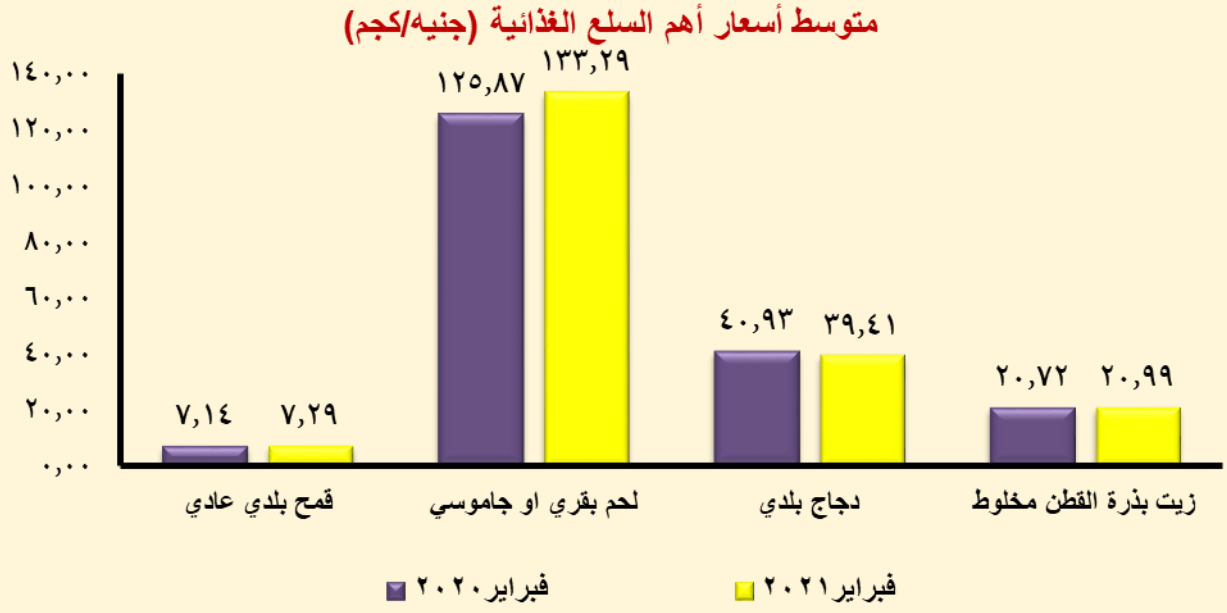

٣- مؤشرات القطاع الخارجي

عجز الميزان التجاري

كشف الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن قيمة العجز في الميزان التجاري بلغ ٣,٢٨ مليار دولار خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠، مقابل ٣,٨١ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق. بنسبة انخفاض قدرها ١٤%، ومن أهم أسباب تراجع العجز في الميزان التجاري، انخفاض قيمة الصادرات بنسبة ٠,١ بالمائة حيث بلغت ٢,٧٦ مليار دولار خلال شهر ديسمبر الماضي، مقابل ٢,٧٧ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق انخفاض قيمة الصادرات بنسبة ٠,١ %، حيث بلغت ٢,٧٦ مليار دولار خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل ٢,٧٧ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق.

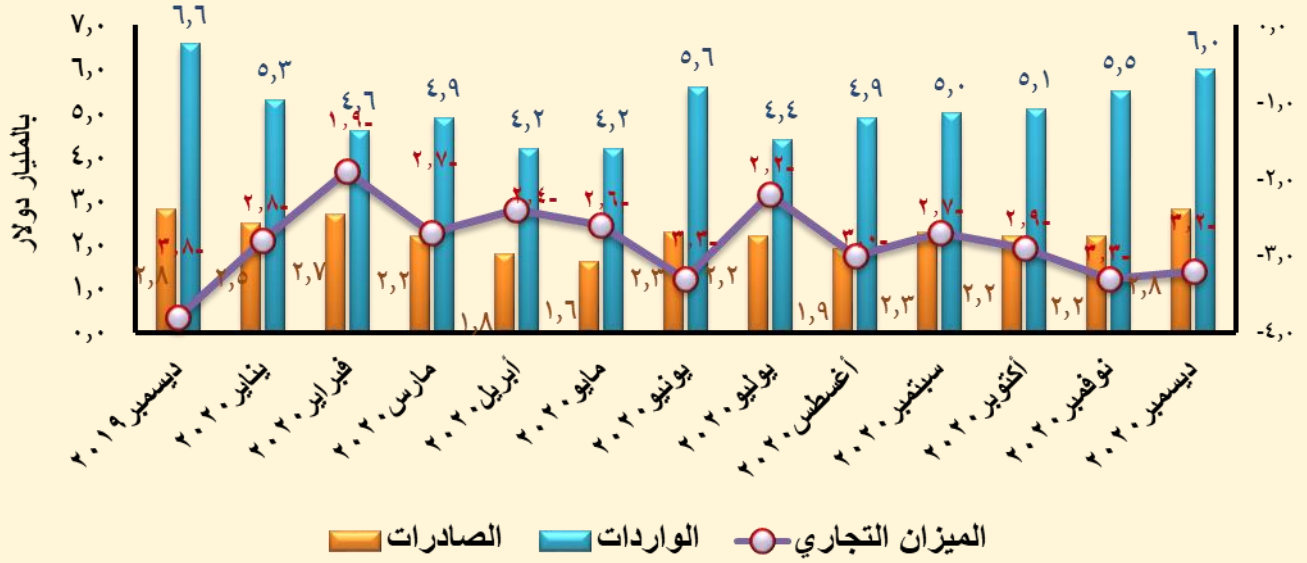

ميزان المعاملات الجارية

أظهرت بيانات البنك المركزي أن عجز المعاملات الجارية بميزان المدفوعات تضاعف خلال الربع الأول من العام المالي الجاري بنسبة ١٠١,٥% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢٠/١٩، وإن العجز بلغ ٢,٨ مليار دولار خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر ٢٠٢٠ مقابل نحو ١,٤ مليار دولار في نفس الفترة من عام ٢٠١٩.

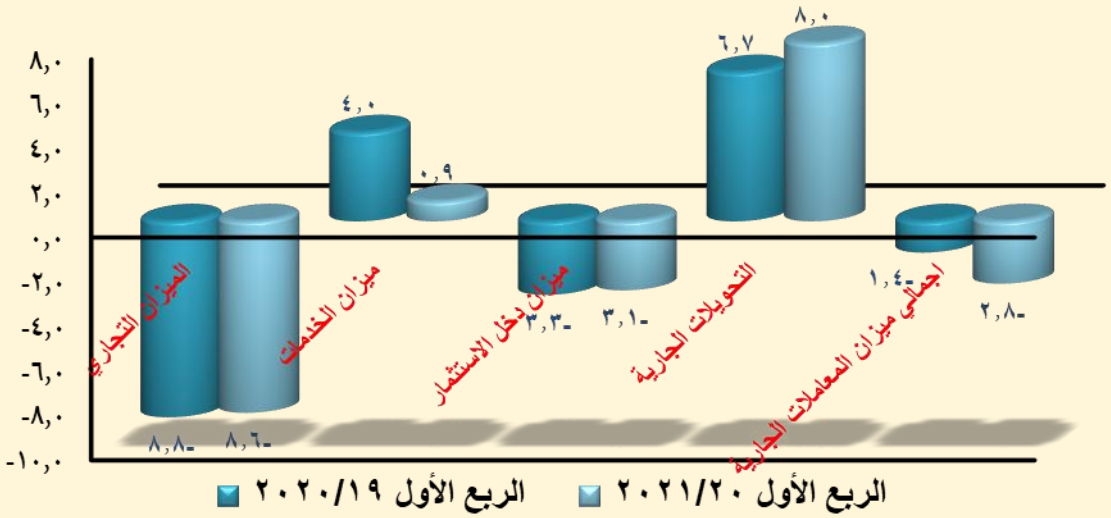

الفائض الكلي

صرح الدكتور محمد معيط، وزير المالية، أن البيانات المالية للنصف الأول من العام المالي الحالي (يوليو -ديسمبر ٢٠٢٠) تشير إلى استمرار تحقيق مؤشرات مالية جيدة ومتوازنة رغم التداعيات السلبية لجائحة كورونا على الاقتصادات العالمية، والنشاط الاقتصادي بالسوق المحلية، حيث حققت الموازنة العامة فائضًا أوليًا بنحو ١٤ مليار جنيه، بينما انخفض العجز الكلي للموازنة إلى ٣,٦% من الناتج المحلي مقابل ٤,١% خلال نفس الفترة من العام السابق.

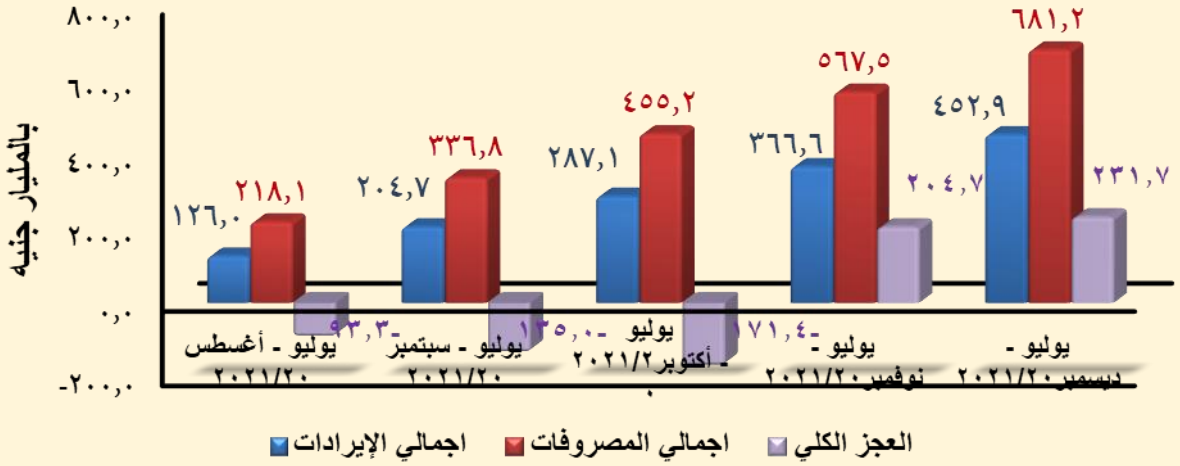

الإيرادات الضريبية

أعلنت وزارة المالية، ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ١٠% لتسجل نحو ٣٣٤ مليار جنيه خلال الفترة من "يوليو-ديسمبر ٢٠٢٠" مقابل ٣٠٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي. وذلك نتيجة لنمو الإيرادات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ١٢,٤% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق؛ نتيجة لجهود توسيع القاعدة الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية ورفع كفاءة التحصيل الضريبي من خلال التوسع في أعمال الميكنة والتحصيل الإلكتروني، والحوافز الممنوحة لإجراء التسويات بين مصلحة الضرائب والممولين، وقد تمت تسوية ضرائب مستحقة على بعض شركات قطاع البترول بقيمة ١٦ مليار جنيه، إضافة إلى قانون إنهاء المنازعات الضريبية الذي يمنح الممول إعفاء يصل إلى ٧٠% من غرامات وفوائد التأخير عند سداد كامل أصل الضريبة المستحقة حتى منتصف ديسمبر ٢٠٢٠.

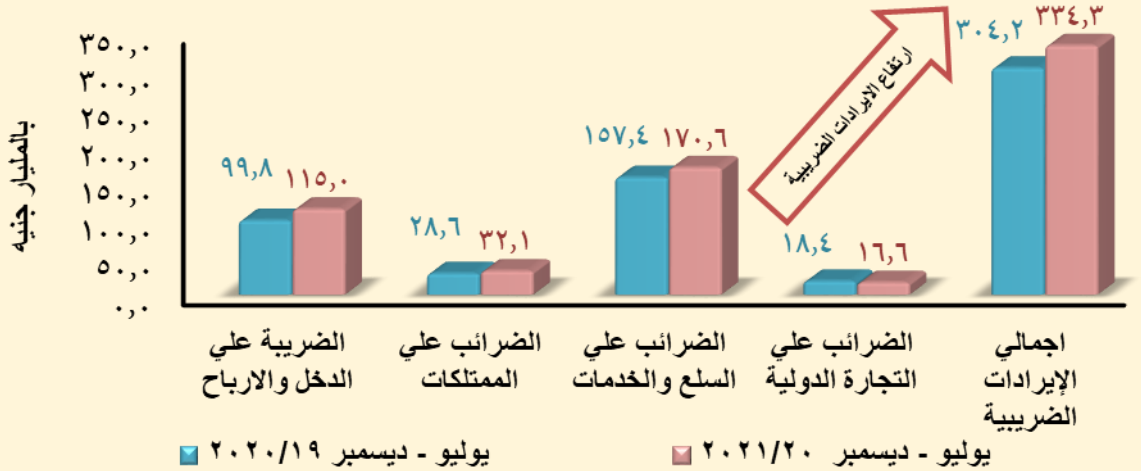

هيكل المصروفات بالمليار جنيه خلال الفترة من يوليو - ديسمبر ٢٠٢١/٢٠

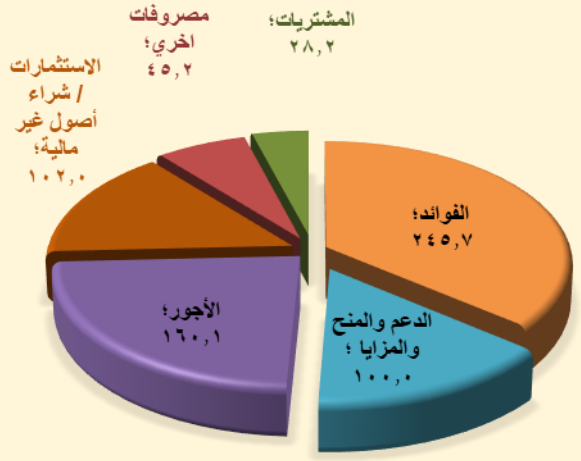

هيكل المصروفات بالمليار جنيه خلال الفترة من يوليو - ديسمبر ٢٠٢٠/١٩

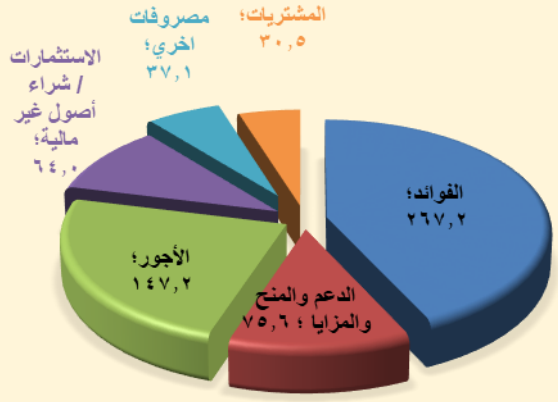

السيولة المحلية وانعكاسها على اشباه النقود والمعروض النقدي

أوضحت بيانات حديثة للبنك المركزي المصري، ارتفاع السيولة المحلية "M2" على أساس شهري بقيمة ٣٩,٤ مليار جنيه خلال شهر يناير ٢٠٢١ لتسجل ٤,٩٦٠ تريليون جنيه، مقابل ٤,٩٢٠ تريليون جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠. وعلى أساس سنوي، صعدت السيولة المحلية بقيمة ٨١٩,٨٣ مليار جنيه، مرتفعة من مستوى ٤,١٤٠ تريليون جنيه في يناير ٢٠٢٠.

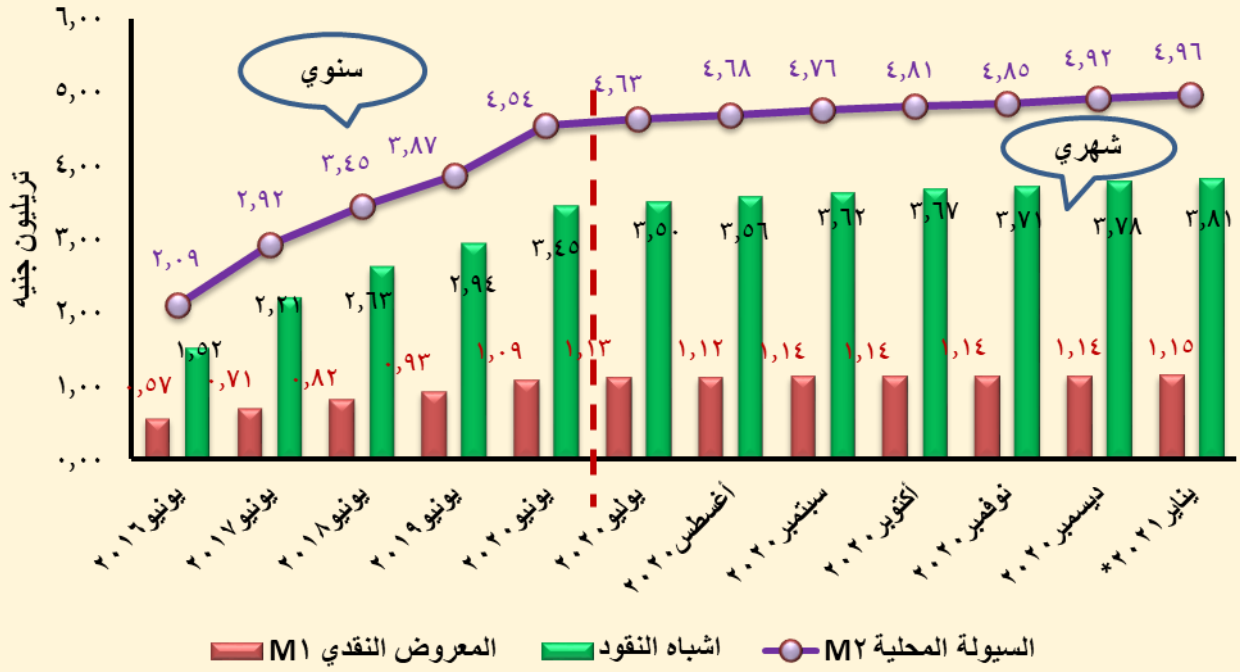

نمو اجمالي الودائع الحكومية وغير الحكومية

أعلن البنك المركزي المصري، أن الودائع الحكومية قد ارتفعت لتسجل نحو ٩٢٠,٤ مليار جنيه بنهاية يناير ٢٠٢١، مقابل ٨٦٨,٥ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠، وانقسمت الودائع الحكومية إلى ٧٩٨,٧ مليار جنيه بالعملة المحلية، و١٢١,٦ مليار جنيه بالعملة الأجنبية. وسجلت الودائع غير الحكومية نحو ٤,٣٦٢ تريليون جنيه، مقابل ٤,٣٢٨ تريليون جنيه، وانقسمت الودائع غير الحكومية إلى ودائع بالعملة المحلية بقيمة ٣,٧٠٥ تريليون جنيه، و٦٥٦,٨ مليار جنيه بالعملة الأجنبية.

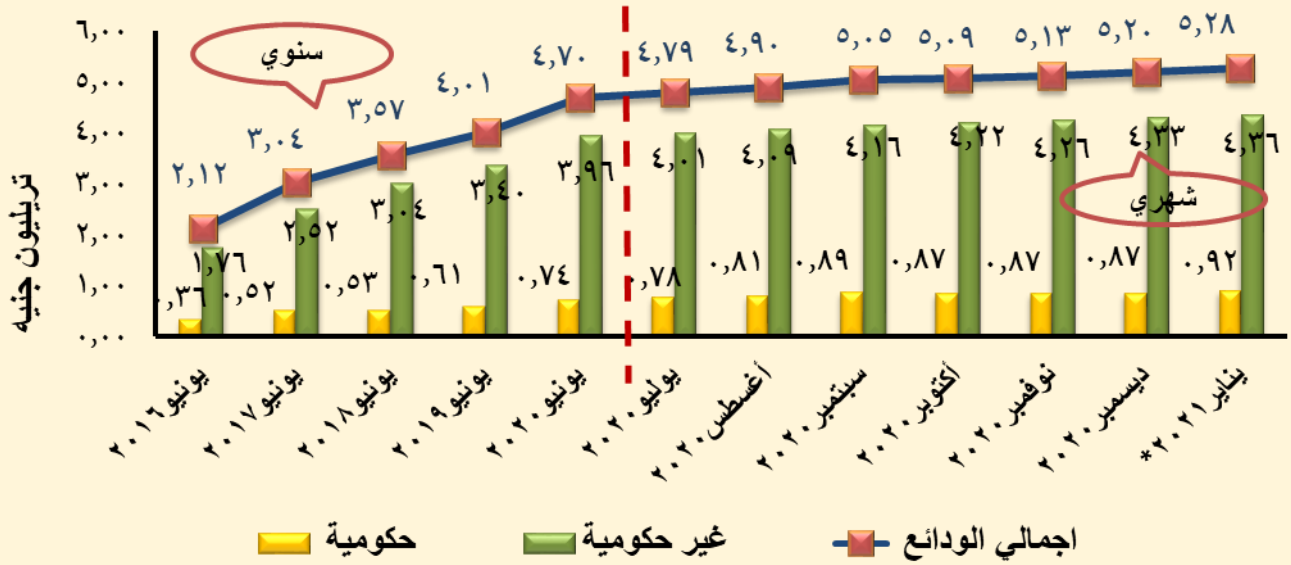

التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك

كشف أحدث تقرير صادر عن البنك المركزي المصري، عن ارتفاع أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة (القروض) من البنوك لنحو ٢,٥٣٢ تريليون جنيه بنهاية شهر يناير ٢٠٢١، لافتا إلى زيادة حجم تلك التسهيلات بنحو ٣٣٢,١ مليار جنيه خلال الفترة من (يوليو ٢٠٢٠ – يناير ٢٠٢١)، بمعدل نمو ١٥,١%، وارجع هذا الارتفاع الى زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة ١٨٨,٦ مليار جنيه بمعدل ٢٨%، وارتفاع حجم التسهيلات الممنوحة من البنوك لغير الحكومة بنحو ١٤٣,٥ مليار جنيه، بمعدل ٩,٤%.

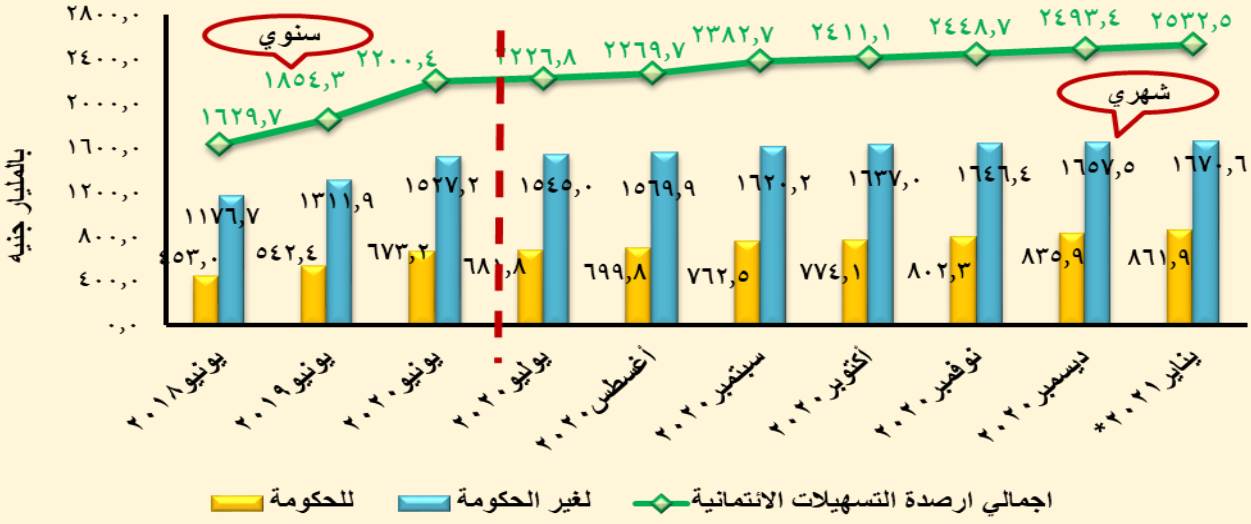

صافي الاحتياطيات الدولية

أعلن البنك المركزي المصري، انه ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبية لمصر بقيمة ١٠٠ مليون دولار خلال شهر فبراير ٢٠٢١، لتسجل ٤٠,٢٠٠ مليار دولار، مقابل ٤٠,١٠٠ مليار دولار في يناير السابق عليه، وقبل تفشي وباء كورونا في العالم، وصل احتياطي النقد الأجنبي لمصر إلى أعلى مستوى على الإطلاق في فبراير ٢٠٢٠ ليسجل ٤٥,٥١٠ مليار دولار، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينهي رصيد احتياطي النقد الأجنبي لمصر العام المالي الجاري ٢٠٢١/٢٠ عند ٤٠,٦ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢١.

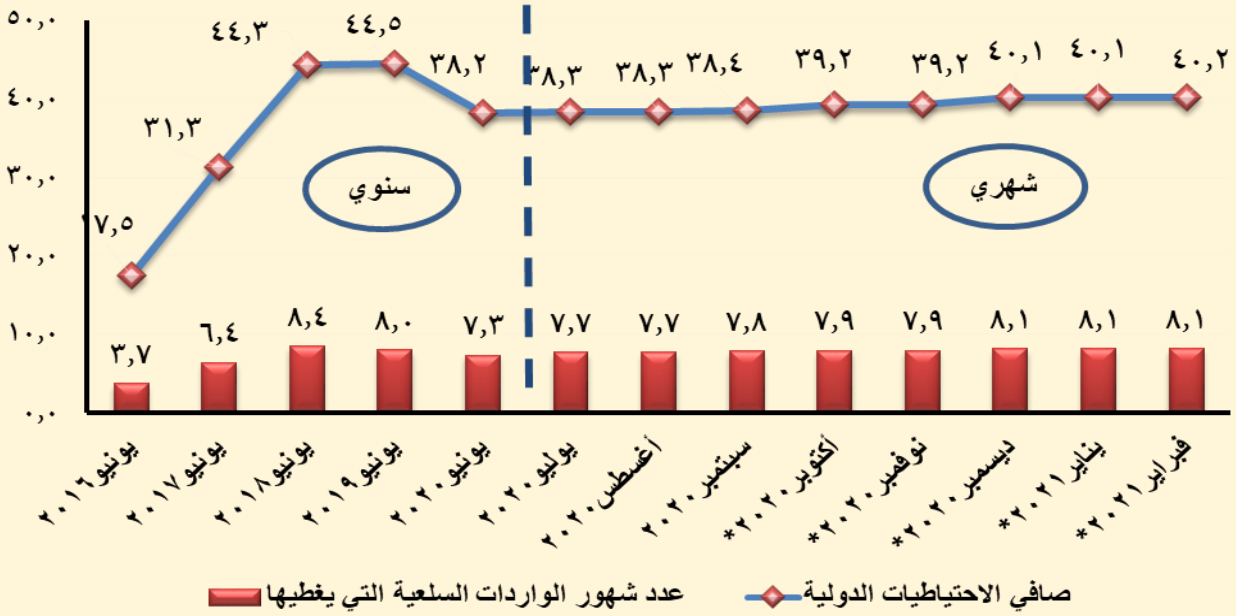

تطور أسعار العائد والفائدة والايداع والاقراض

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري، في اجتماعها يوم ١٨ مارس ٢٠٢١، الإبقاء علي سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوي ٨,٢٥% و٩,٢٥% و٨,٧٥% على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوي ٨,٧٥%.

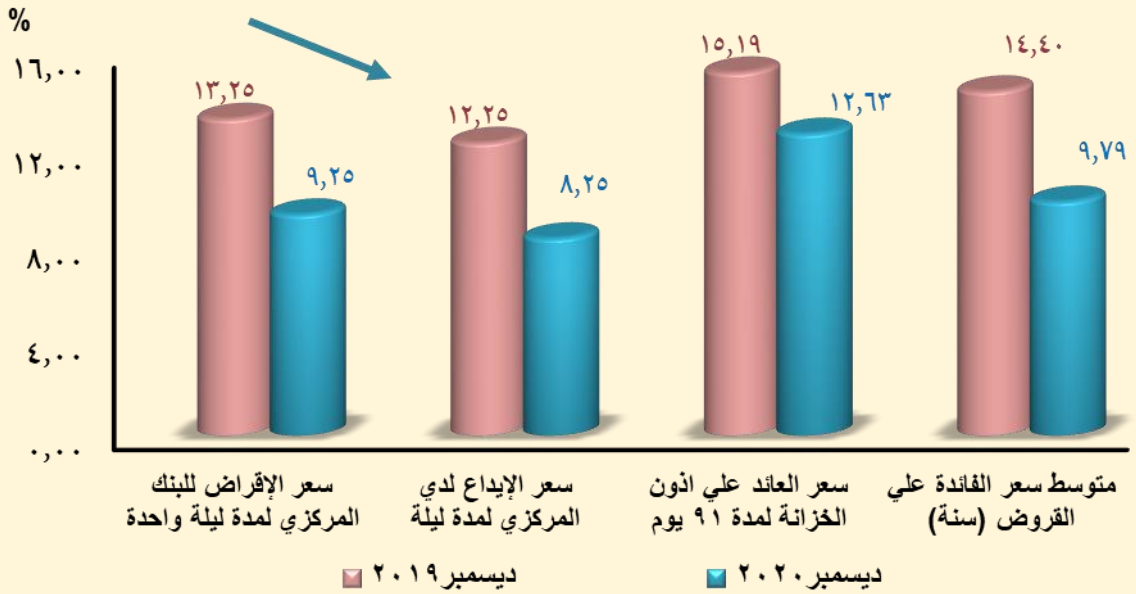

مؤشرات البورصة المصرية

نجح رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في تحقيق مكاسب قدرها ٧,٢ مليار جنيه خلال شهر فبراير ٢٠٢١، ليسجل ٧٠٤,٠٢ مليار جنيه، مقابل ٦٩٦,٨ مليار جنيه بنهاية يناير السابق عليه، بالرغم من تراجع مؤشرات السوق الرئيسية والثانوية على نحو طفيف على مدار الشهر تأثرا بالتقلبات التي شهدتها أسواق المال العالمية.

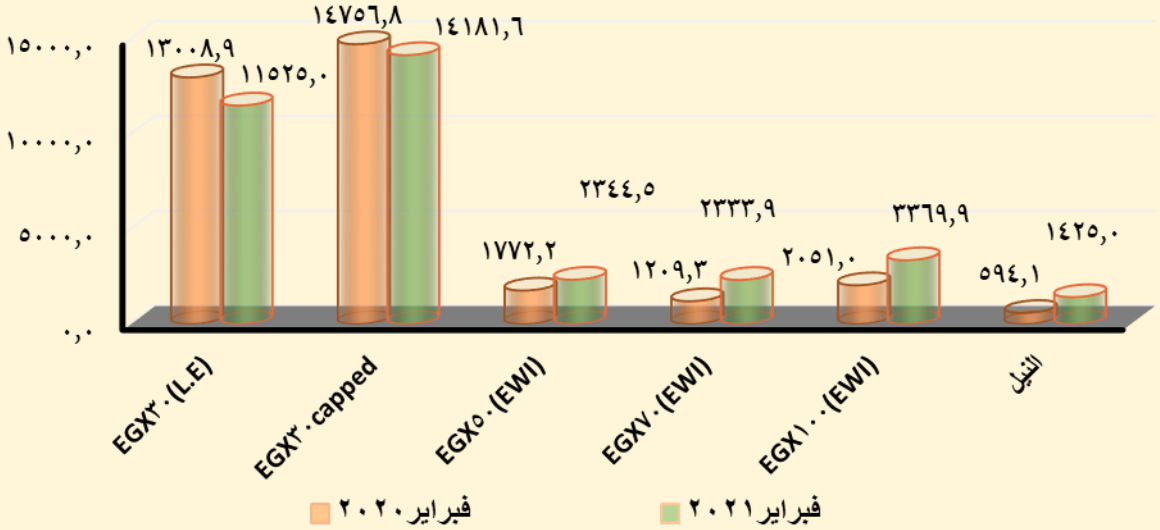

الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة

وفقا لتقارير البورصة المصرية، ارتفعت قيمة الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة بدون صفقات لنحو ٣٢,٨ مليار جنيه خلال شهر فبراير ٢٠٢١ مقابل ١٢,٠ مليار جنيه خلال فبراير ٢٠٢٠، بزيادة قدرها ٢٠,٨مليار جنيه، بينما كانت الأوراق المالية في يناير ٢٠٢١ قد بلغت ٢٨,٨ مليار جنيه.

ارتفاع قيمة الأوراق المالية المتداولة المقيدة بالبورصة بدون صفقات في فبراير ٢٠٢١ عن شهر فبراير ٢٠٢٠

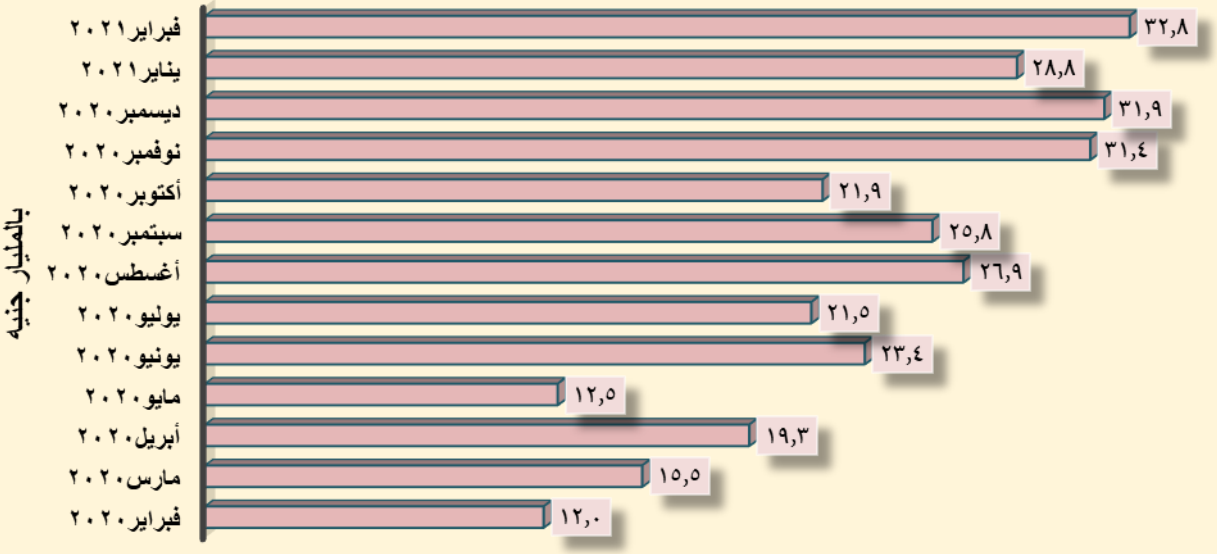

ثانيا: السكان وقوة العمل

تعداد السكان ومعدل النمو الشهري

أعلنت الساعة السكانية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، استمرار زيادة عدد سكان مصر في ٢٠٢١، حيث سجل إجمالي عدد السكان بالداخل اليوم الخميس ٤ مارس ٢٠٢١، نحو ١٠١ مليون و٥٧٩ ألفا و١٠٣ نسمة بالداخل، بزيادة بلغت نحو مليون و ٥٧٩ ألفا و١٠٣ نسمة في سنة ميلادية كاملة و٢٢ يوما، حيث كان عدد السكان بالداخل ١٠٠ مليون نسمة في ١٢ فبراير ٢٠٢٠.

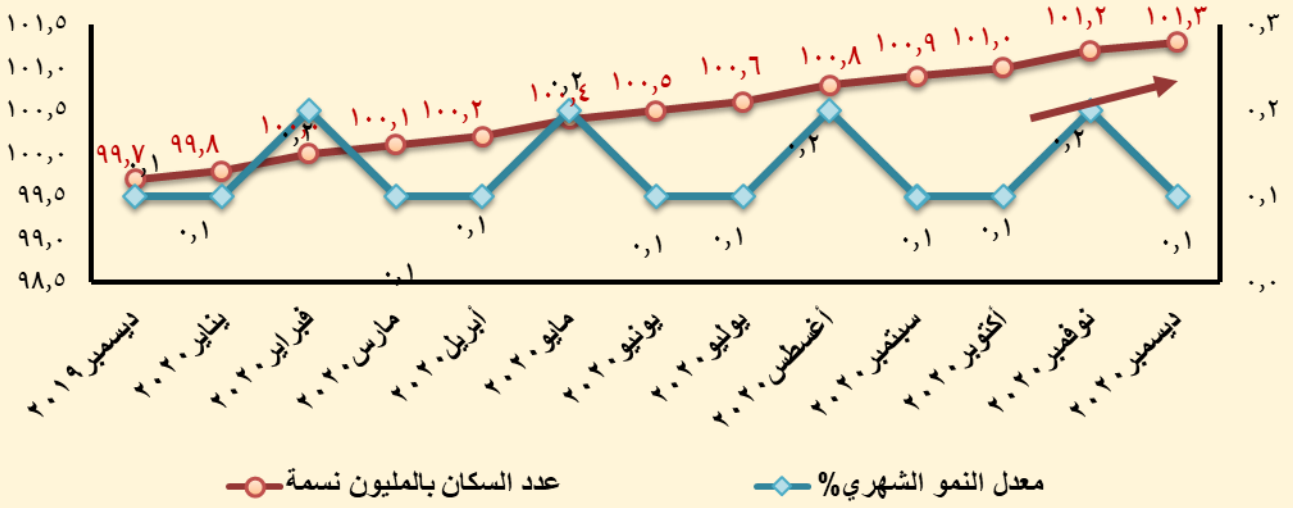

معدل البطالة

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إن معدل البطالة في البلاد انخفض إلى ٧,٢ بالمئة في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠، بتراجع ٠,٨ بالمئة عن الفترة ذاتها من ٢٠١٩. وكان المعدل قد بلغ ٧,٣ بالمئة في الربع الثالث من ٢٠٢٠. ويأتي ذلك الانخفاض بعد أن ارتفع المعدل إلى ٩,٦ بالمئة في الربع الثاني، بسبب تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد، وتعمل مصر على الكثير من المشروعات القومية الكبيرة كثيفة العمالة مثل العاصمة الإدارية الجديدة، والمدن، والطرق الجديدة.